الأمم المتحدة

A/C.3/54/SR.14

Distr.: General

7 February 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ١٤

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الجمعة، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد غالوشكا . . . . . (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتصلة بالحالة في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة* (تابع)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية* (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات

* بندان قررت اللجنة النظر فيهما معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (A/C.3/54/L.10 و L.12)

مشروع القرار A/C.3/54/L.10

١ - **السيدة إنختستسغ** (منغوليا): عرضت مشروع القرار A/C.3/54/L.10 نيابة عن مقدمي المشروع الذين انضم إليهم الاتحاد الروسي واستراليا وإسرائيل وأنتيغوا وبرمودا والبرازيل وتايلند وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والسنغال والسودان وشيلي وغيانا وماليزيا وناميبيا، وقالت إن أهمية التعليم ومحو الأمية مسلم بها من الجميع. فبدون التعليم لا يستطيع الناس أن يعملوا عملا منتجا أو يحافظوا على صحتهم أو يعولوا أسرهم أو يحيوا حياة ثرية من الناحية الثقافية. وذكرت أن الأمية تجعل من الصعب على الناس أن يتفاعلوا في المجتمع بروح من التفاهم والسلام وعدم التعصب والمساواة بين جميع الشعوب وجميع الفئات. وأضافت أن الحرمان من التعليم يضر بقضية الديمقراطية والتقدم الاجتماعي ويضر تبعا لذلك بالسلم والأمن الدوليين.

٢ - وذكرت أن المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع الذي عقد في عام ١٩٩٠ كان بداية لظهور توافق عالمي في الآراء على أن التعليم هو أهم عنصر واحد في مكافحة الفقر، والتمكين للمرأة، وحماية الأطفال من الاستغلال، وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، وحماية البيئة، والتأثير على نمو السكان.

٣ - وقالت إن التقدم نحو توفير التعليم للجميع كان أبطأ كثيرا مما كان متوقعا كما أوضح ذلك استعراض منتصف العقد الذي أجري في حزيران/ يونيه ١٩٩٦. وأضافت أن الفوارق بين المحظوظين والفقراء قد اتسعت وزاد معها خطر عدم الاستقرار والمنازعات الأهلية مما يزيد الحاجة إلى التعليم كاستثمار يستهدف تعزيز السلام والرخاء وحقوق الإنسان.

٤ - وذكرت أن تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة المعنون "حالة الأطفال في العالم، ١٩٩٩" قد أوضح أن أكثر من ١٣٠ مليون طفل في البلدان النامية، منهم ٧٣ مليون فتاة، يكبرون دون فرصة للحصول على التعليم الأساسي. وأضافت أن العالم لا يستطيع بعد الآن أن يتحمل هذا التبديد الهائل للإمكانيات البشرية، وأن على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات حاسمة لعكس هذا الاتجاه.

٥ - وقالت إن مقدمي مشروع القرار يعتقدون أنه سيلقى أوسع تأييد في اللجنة.

مشروع القرار A/C.3/54/L.12

٦ - **السيدة إليشا** (بنن): عرضت مشروع القرار A/C.3/54/L.12 نيابة عن مقدمي المشروع الذين انضمت إليهم إكوادور وبنغلاديش وبنما وبوركينا فاصو وتايلند والسنغال وغانا والفلبين وكوت ديفوار وليبريا وماليزيا ونيجيريا، وأشارت إلى أنه منذ الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة في عام ١٩٩٤ عقد عدد من المؤتمرات الدولية التي تناولت موضوعات تتصل بالأسرة. وذكرت أن كثيرا من توصيات هذه المؤتمرات أريد بها تعزيز الأسرة. وأضافت أن المقصود من مشروع القرار هو التذكير بأهمية السنة الدولية للأسرة وضرورة الاستمرار في التركيز على أهداف السنة.

٧ - وذكرت أن الفقرة ٣ قد نُقحت ليصبح نصّها "تحث الحكومات على مواصلة العمل المستمر على جميع المستويات، بما في ذلك إجراء الدراسات والبحوث التطبيقية عن الأسر، ولاسيما القيام بتعزيز دور الأسر في التنمية، وتدعو الحكومات إلى وضع تدابير ونهج ملموسة للتصدي لمسائل الأسرة على اعتبار ذلك إحدى الأولويات الوطنية".

٨ - وقالت إنه ينبغي أن يكون نص الفقرة ٦ كما يلي: "تحث لجنة التنمية الاجتماعية، عندما تعتمد برنامج عملها التالي المتعدد السنوات، على أن تنظر في القيام باستعراض لحالة الأسر في العالم في عام ٢٠٠٤".

٩ - وأضافت أن الفقره ٧ ينبغي أن يكون نصها كما يلي: "تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، من خلال اللجنة الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن السبل والوسائل المناسبة للاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠٠٤ وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي".

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/54/3 و A/54/69-E/1999-8 و A/54/69/Add.1- E/1999/8/Add.1 و A/54/289 و A/54/340 و A/C.3/54/2 و A/C.3/54/L.3 و L.4 و L.5 و L.6)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/54/3 و A/54/186 و A/54/293-E/1999/119 و A/54/314-S/1999/942 و A/C.3/54/L.7)

١٠ - **السيد كازيخانوف** (كازاخستان): تكلم باسم وفود الاتحاد الروسي وأرمينيا وأذربيجان وأوزبكستان وبيلاروس وجمهورية قيرغيزستان وجورجيا وطاجيكستان ووفد بلده، وقال إن الاتجار بالمخدرات وسوء استعمال المخدرات قد بلغا حدا لا تستطيع إزاءه أية دولة أن تظل في موقف اللامبالاة. وذكر أن الصلة الواضحة بين الاتجار في المخدرات، والإرهاب، والجريمة العابرة للحدود، وغسل الأموال، هي صلة تدعو إلى الإنزعاج الشديد. وأضاف أن دور الأمم المتحدة هو دور حاسم بالنسبة لتعزيز التعاون الدولي.

١١ - وذكر أن الوفود التي يتكلم باسمها أعادت تأكيد تأييدها للخطوات التي اتخذها الأمين العام لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وأعمال ذلك البرنامج، وأيدت على وجه الخصوص مشاريع البرنامج لتحسين القدرة التقنية للدوائر المشرفة على الحدود. وأعرب عن أمله في أن تؤدي الزيارة التي قام بها للاتحاد الروسي المدير التنفيذي لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩ إلى تعزيز تطوير التعاون بين كومنولث الدول المستقلة والأمم المتحدة.

١٢ - وذكر أن الدورة الاسثنائية الثانية عشرة التي عقدتها الجمعية العامة في حزيران/ يوليه ١٩٩٨ كانت بداية مرحلة جديدة في مكافحة خطر المخدرات. وأضاف أن البلدان التي يتحدث باسمها تعيد تأكيد تأييدها الكامل للإعلان السياسي الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية وخاصة مبدأ المسؤولية المشتركة. وقال إن هذه البلدان تقوم بتنسيق التدابير والإجراءات على الصعيدين الوطني والإقليمي لمكافحة خطر المخدرات.

١٣ - وقال إن اجتماعات مجلس هيئات الأمن والدوائر الخاصة في الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة ومجلس وزراء الخارجية التي عـُقدت في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩ قد نظرت، بين أمور أخرى، في تنفيذ التدابير المشتركة الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة وغيرها من الجرائم الخطرة في أراضي بلدان الكومنولث في الفترة حتى عام ٢٠٠٠، وهي التدابير التي اعتمدها مجلس رؤساء الدول في أيار/ مايو ١٩٩٦. وأضاف أن بلدان الكومنولث سنت تشريعات وطنية على أساس القانون النموذجي المتعلق بالاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية الذي اعتمدته الجمعية البرلمانية لبلدان الكومنولث في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧.

١٤ - وقال إنه على مدى عدة سنوات أجرى عدد من دول الكومنولث بنجاح عملية "القنال" لإغلاق طرق الاتجار غير المشروع وخاصة على حدود الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان. وأضاف أنه في آب/أغسطس ١٩٩٨ كشف الخبراء في الاتحاد الروسي وكازاخستان عن ٨٠٠ جريمة مخدرات واستولوا على ٢٠٠ كيلوغرام من المخدرات والسلع المهربة.

١٥ - وأضاف أنه في أيار/ مايو ١٩٩٦، وفي مواجهة الخطر المشترك الذي تمثله المخدرات في منطقة آسيا الوسطى، تم في طشقند توقيع مذكرة تفاهم لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وسوء استعمال المخدرات بين أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وذكر أن الاتحاد الروسي انضم فيما بعد إلى هذه الوثيقة. وفي الاجتماع الثاني للأطراف، تم التوقيع على بروتوكول ينص على زيادة التوسع في التعاون وزيادة الدعم المالي والتقني المقدم من البرنامج. وقال إنه خلال زيارة رسمية إلى قيرغيزستان قام بها المدير التنفيذي لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة تمت مناقشة المسائل المتعلقة بمكافحة انتشار المخدرات في آسيا الوسطى. وأضاف أن القرارات التي اعتـُمدت في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩ في الدورة الأولى للجنة المشتركة بين الدول التابعة للجماعة الاقتصادية لآسيا الوسطى نصت على زيادة تطوير التعاون في مراقبة المخدرات. وقال إن بلدان كومنولث الدول المستقلة تقوم أيضا باتخاذ خطوات لوضع أساس قانوني للتعاون الثنائي في مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات، وهو التعاون الذي مكـّن من القضاء على عشرات الطرق الدولية التي تـُستخدم في الاتجار في المخدرات.

١٦ - وذكر أن البلدان التي يتكلم باسمها على استعداد لأوثق التعاون مع الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ومع جميع الدول الأخرى من أجل القضاء على المخدرات غير المشروعة.

١٧ - **السيدة فرويدنشوس-ريخل** (النمسا): قالت إن وفدها يوافق تماما على البيان الذي قدمه ممثل فنلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

١٨ - وذكرت أن إعلان وبرنامج عمل كوبنهاجن الذي صدر في عام ١٩٩٥ أثبت وجود علاقة واضحة بين مراقبة المخدرات ومنع الجريمة والتنمية الاجتماعية. وأنه ينبغي الاستمرار في تسليط الضوء على هذه الصلات. وأضافت أن النمسا تعتقد أن المسائل المتعلقة بمنع الاستعمال الأولي للمواد المؤثرة على العقل، وضرورة وجود استراتيجيات لمراقبة المخدرات يكون أثرها متساويا بالنسبة للرجال والنساء، وإعادة إدماج مستعملي المخدرات في المجتمع، ينبغي أن تكون جزءا من الوثائق التي ستقدم إلى الدورة الاستثنائية التي ستُعنى بتنفيذ نتائج المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية.

١٩ - وقالت إن النمسا تعتبر نقطة دخول للمواد غير المشروعة إلى الاتحاد الأوروبي. وذكرت أن النمسا تقلقها عميق القلق الزيادة الهائلة في إنتاج الأفيون في أفغانستان، وتقدر الجهود التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لتعزيز مراقبة الحدود وتعزيز قدرات القائمين على تنفيذ القانون في البلدان المجاورة. وقالت إن حكومتها قامت، بالاشتراك مع كازاخستان والبرنامج، بالإعداد لمؤتمر دولي عن المخدرات سيشترك فيه خبراء من خمس دول من دول آسيا الوسطى ومن الاتحاد الروسي. وقالت إن الغرض من هذا المؤتمر هو تقييم الحالة، وتعزيز التعاون بين القائمين على تنفيذ القانون، وتبادل المعلومات في مجال تخفيض الطلب. وأضافت أن النمسا تأمل أن يحفز ذلك الآخرين إلى القيام بدور نشط في المنطقة.

٢٠ - وذكرت أنه ضمانا لتحقيق أوسع مشاركة ممكنة في الدورة الخامسة للجنة المخصصة المعنية بوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية انضمت النمسا إلى غيرها من البلدان في توفير الدعم لمشاركة أقل البلدان نموا. وأضافت أن النمسا يقلقها بطء تقدم المفاوضات وتناشد المكتب ممارسة دوره القيادي في توجيه المفاوضات بحيث تُختتم في موعدها في عام ٢٠٠٠.

٢١ - وقالت إنه تحقق تقدم كبير نحو الوصول إلى توافق في الآراء بشأن وضع بروتوكول إضافي لمناهضة تهريب المهاجرين الغرض منه معاقبة المهربين وليس مجرد معاقبة المهاجرين بسبب تهريبهم. وأضافت أنه تحقق أيضا تقدم بشأن كيفية إغلاق الثغرات، ومنها التهريب في بلدان ثالثة والمسائل المتعلقة بالتعريفات؛ وقالت إنه ينبغي أن يكون في الإمكان خلال الجولة القادمة من المفاوضات الرسمية التي تُجرى في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ توحيد التفاهمات غير الرسمية التي تم التوصل إليها.

٢٢ - وذكرت أن مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي سيعقد في فيينا في نيسان/ أبريل ٢٠٠٠ سيكون مناسبة هامة لوضع الاتفاقية وبروتوكولاتها الثلاثة موضع التنفيذ بإقامة الصلات اللازمة

للتعاون التقني. وأضافت أن قطاعا للمستوى الرفيع سيتيح لرؤساء الدول والحكومات، وللوزراء والنواب العموميين، تبادل وجهات النظر حول دور الأمم المتحدة في منع الجريمة والتعاون التقني، كما ستتيح حلقات العمل التقنية التي ينظمها المؤتمر فرصا لتبادل المعلومات عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بالنسبة لعدد من الموضوعات الملحّة.

٢٣ - وذكرت أنه في الذكرى العشرين لإنشاء مركز فيينا الدولي، في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩، أعلن وزير خارجية النمسا عن تبرع خاص بمبلغ ٦ بلايين من الشلنات النمساوية لمركز منع الجريمة الدولية. وأضافت أن النمسا تأمل في أن يستمر ازدهار التعاون الدولي وفي أن تقوم الحكومات بمنح المركز الولايات والوسائل التي تتناسب مع ما يواجهه من تحديات.

٢٤ - **السيد بعلي** (الجزائر): شدّد على ضرورة الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بمشكلة المخدرات في العالم، وخاصة فيما يتعلق بالتعاون القضائي، والاتجار في المخدرات وسوء استعمالها، والسوالف الكيميائية، وغسل الأموال. وذكر أنه مما يبعث على الأمل أن تخفيض الطلب وتخفيض العرض قد أصبح يُنظر إليهما أخيرا على أنهما مترابطان. وقال إن إدماج الصكوك الدولية وغيرها من تدابير المراقبة المناسبة في القوانين الداخلية من شأنه أن يوفر حافزا إضافيا إلى التعاون الدولي. على أنه أضاف أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يجعل لأفريقيا أولوية في الميزانية لأن هذه القارة أصبحت مركز عبور هام للاتجار في المخدرات، بما ترتب على ذلك من زيادة في استهلاك المخدرات بين شباب أفريقيا. وذكر في هذا الصدد أن الاتفاق الذي عقد بين البرنامج ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن بناء القدرات في مجال مراقبة المخدرات يعتبر تطورا هاما. وقال إنه ينبغي حث مؤسسات بريتون وودز على المساعدة في تعبئة الموارد من أجل استراتيجية منظمة الوحدة الأفريقية في مجال المخدرات، كما يجب توفير الموارد اللازمة لمعهد الأمم المتحدة الإقليمي لمنع الجريمة ومعاقبة المجرمين في أفريقيا.

٢٥ - وذكر أن الجزائر ليست منتجا ولا مستهلكا هاما للمخدرات ولكنها بلد عبور. وأضاف أن حكومته، بالإضافة إلى إنشاء الآليات المؤسسية المناسبة، تصدت للمشكلة عن طريق وضع خطة وطنية لمناهضة المخدرات لتعزيز الإجراءات الوقائية، وتحسين خدمات إعادة التأهيل، ومراجعة التشريعات، وتعزيز تدابير المراقبة. وقال إنه تم القيام بحملات لزيادة الوعي بمشكلة المخدرات عن طريق وسائل الإعلام والنظام التعليمي. وأضاف أن الجزائر ملتزمة بالوفاء بتعهداتها الدولية وأنها ستواصل التعاون مع الأمم المتحدة في مراقبة المخدرات.

٢٦ - وقال إنه ينبغي لهذا السبب المضي في تنفيذ إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وذكر أن ما قامت به منظمة الوحدة الأفريقية مؤخرا من اعتماد اتفاقية بشأن الإرهاب وقرار بشأن الاتجار غير المشروع في الأسلحة النارية يوضح تصميم البلدان الأفريقية على التصدي لبذور المنازعات ومظاهر العنف التي تعاني منها القارة. وقال إن اللجنة المخصصة المعنية بوضع اتفاقية لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ينبغي أن تضاعف جهودها حتى يمكنها الانتهاء من مهمتها في موعدها. وأضاف

أنه بالنظر إلى الأثر المدمر للفساد على جهود التنمية فإن وفده يُحبذ وضع اتفاقية دولية تتناول جميع جوانب هذه المشكلة.

٢٧ - وقال إن مناهضة المخدرات والجريمة المنظمة تتطلب العمل سريعا على تعبئة الإرادة السياسية على مستوى يتناسب والمهمة المطروحة. وأضاف أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية أن ترث الأجيال المقبلة مجتمعا يشيع فيه السلم والأمن والتضامن ويكون، فوق ذلك كله، مجتمعا بلا خوف.

٢٨ - **السيد فداييفرد** (جمهورية إيران الإسلامية): شدَّد على الآثار المدمرة للاتجار في المخدرات وللجريمة المنظمة عبر الوطنية على التماسك الاجتماعي للأمم وعلى المجتمع الدولي ككل.

٢٩ - وقال إن بلده، على الرغم من التحصينات الموجودة على حدوده الشرقية، ما زال يُستخدم كأقصر طريق بري لعبور المخدرات، التي يتم إنتاج معظمها في أفغانستان، إلى المستهلكين في أوروبا. وأضاف أن حكومته تواصل استثمار مبالغ طائلة في التصدي للمشكلة وأنها تشن حربا واسعة ضد التجار المسلحين بأحدث التكنولوجيا العسكرية. وقال إنه يتم كل عام الاستيلاء على كميات كبيرة من المخدرات، ولكن تكلفة ذلك من الأرواح البشرية هي أيضا تكلفة كبيرة: فقد لقي أكثر من ١٧٠٠ شخص من القائمين على تنفيذ القوانين حتفهم خلال السنوات العشرين الماضية في الحرب ضد تجارة المخدرات.

٣٠ - وذكر أنه على الرغم من أن التدابير التي نفذتها حكومته أفادت البلدان المستهلكة في أوروبا في المقام الأول فإن عددا من تلك البلدان يبدو مترددا في تحمل مسؤولياته. وبدلا من ذلك فقد حاولت تلك البلدان، في محافل حقوق الإنسان، أن تنتقد جمهورية إيران الإسلامية بسبب تدابيرها القاسية في مناهضة المخدرات.

٣١ - وقال إن زراعة الخشخاش غير المشروعة في أفغانستان - التي بلغت مستويات غير مسبوقة خلال العام الماضي - ينبغي أن تكون باعثا على أشد القلق بالنسبة للمنطقة وللمجتمع الدولي. وذكر أنه نظرا لأن أفغانستان هي الآن المنتج الرئيسي للأفيون في العالم فينبغي أن تنظر لجنة المخدرات على سبيل الأولوية في الحالة في أفغانستان فيما يتعلق بالمخدرات. وأضاف أن ما تم، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، من إنشاء وحدة مركزية للتنسيق في أمانة منظمة التعاون الاقتصادي في طهران هو تطور يبعث على الأمل بصفة خاصة. على أنه ذكر أن بوسع البرنامج أن يقوم بدور أهم في حفز العمل الإقليمي لمناهضة الاتجار غير المشروع في المخدرات.

٣٢ - وقال إن وفده يقدر أيضا مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها بين الأمم المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية بشأن الحاجة إلى بذل جهود مشتركة لمناهضة الاتجار بالمخدرات. وأضاف أن إنشاء مكتب للبرنامج في طهران هو عمل يلقى أشد الترحيب.

٣٣ - وذكر أن مما يؤسف له أن عقد الأمم المتحدة لمكافحة سوء استعمال المخدرات (١٩٩١-٢٠٠٠) لم يشهد إلا زيادة في استعمال المخدرات في الأغراض غير الطبية. وأضاف أن ثمة تطورا آخر يدعو إلى القلق - في أوروبا على وجه الخصوص - وهو استخدام الإنترنت وغيرها من وسائل الاتصال في الإعلان عن المخدرات غير المشروعة. وقال إن مثل هذا النشاط لا يتعارض مع المعاهدات الدولية لمناهضة المخدرات فحسب، ولكنه أيضا أمر لا يمكن تبريره بدعوى حرية التعبير.

٣٤ - وقال إن وفده تشغله أيضا بعض المسائل التقنية مثل مسألة أن إمكانية استخدام المواد المؤثرة على العقل في الأغراض الطبية مسألة ينبغي أن تُحسم في ضوء العلم وليس على أساس الاستفتاء. وأضاف أن من الواضح أن الدول الأعضاء لا تتفق جميعها على الكيفية التي تُعالج بها مشكلة المخدرات: فعلى الرغم من أن مجلس المراقبة الدولية للمخدرات ومنظمة الصحية العالمية قد قررا أن استخدام المخدرات بأي شكل في الأغراض غير الطبية ليس عملا صحيا فإن بعض البلدان، وخاصة في أوروبا، ما زالت تصف الهيروين للمدمنين عليه إدمانا شديدا. وذكر أن من الضروري لهذا السبب أن يتم تقييم هذه التجارب تقييما مستقلا. وأضاف أن ازدواج المعايير في العمل الدولي المناهض للمخدرات يضر بشكل واضح بمصالح المجتمع الدولي ككل.

٣٥ - وقال إن حكومته مصممة على مواصلة جهودها لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات في المنطقة، ولكنه أضاف أنه لا توجد حكومة تستطيع بمفردها أن تأمل في مكافحة خطر المخدرات وأن التعاون الدولي شرط أساسي للنجاح.

٣٦ - **السيد كا** (السنغال): قال إن الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة أظهرت أن المجتمع الدولي مصمم على أن المعركة ضد المخدرات هي معركة عالمية تتطلب نهجا متكاملا تشاركيا عابرا للحدود. وذكر أن الصلات القائمة بين المخدرات وغسل الأموال والاتجار المنظم في الأسلحة والإرهاب لا يمكن المبالغة في وصفها أو في تأثيرها على الأمن الغذائي وعلى اقتصادات البلدان النامية. فالمخدرات لا يقتصر أثرها على زعزعة الاستقرار، ولكنها تؤثر أيضا على أمن الدول ووحدة أراضيها وعلى مستقبل الشباب. وأضاف أن المعركة الدولية ضد المخدرات هي أيضا معركة من أجل الديمقراطية والحقوق المدنية والسلام وضد الفساد ومتلازمة نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف في المدن.

٣٧ - وذكر أن أفريقيا أصبحت حلقة اتصال حيوية في سلسلة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وموردا للحشيش إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، وذلك على الرغم من تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية العديدة المناهضة للمخدرات، وخاصة تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأضاف أن تقرير الأمين العام (A/54/186) أغفل ذكر أعمال المتابعة الهامة للدورة الاستثنائية التي اضطلع بها على مستويات مختلفة في أفريقيا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

٣٨ - وقال إن السنغال تستضيف المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات منذ عام ١٩٩٥. وذكر أن بلده فرض ضوابط مشددة بالنسبة للحدود وأن الاستيلاء على كميات كبيرة من المخدرات هو

دليل على فاعلية التدابير التي تم اتخاذها. وأضاف أنه بمساعدة البرنامج والشركاء الآخرين، استطاعت الحكومة أن تمضي أيضا في تنفيذ خطة عملها الوطنية المناهضة للمخدرات. وقال إن أهدافها الرئيسية تتمثل في تعزيز القدرات المؤسسية والتنفيذية، وفي زيادة التنسيق بين جهود المراقبة، وفي تكثيف الإجراءات الوقائية من خلال زيادة الوعي والأنشطة التعليمية، وتوفير ما يلزم لإعادة تأهيل المدمنين. وقال إنه صدرت تشريعات تتمشى مع وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة، كما تم إنشاء آليات مؤسسية بينها آلية مشتركة بين الوزارات لضمان التنسيق بين السياسات، كما تم إنشاء هيئة مركزية لتنسيق الأنشطة المتعلقة بالمراقبة.

٣٩ - وأضاف أنه على الرغم التزام الحكومات بإدخال الصكوك الدولية في تشريعاتها المحلية فإن الطبيعة العالمية للاتجار غير المشروع في المخدرات تتطلب القيام بعمل دولي منسق - ومن هنا أهمية تعزيز قدرات برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

٤٠ - **السيد غال** (إسرائيل): قال إن قوة الشرطة الوطنية الإسرائيلية عدلت سياساتها في السنتين السابقتين مما أدى إلى انخفاض عدد الجرائم الكبيرة. وأضاف أن الأسلوب الجديد في إدارة النوعية الذي يتطلب من أفراد القوة العمل على تحقيق أهداف محددة سلفا والتركيز على موضوع محدد أدت إلى وقف الارتفاع المستمر في معدلات الجريمة بل إلى تخفيضها. وقال إنه ضمانا لتحقيق النجاح تم وضع مؤشرات للأداء لقياس الأهداف والمنجزات، وذكر أنه بحلول عام ٢٠٠٠ ستكون القوة كلها قد أخذت بهذا الأسلوب.

٤١ - وقال إن إسرائيل حسنت استراتيجياتها خلال ١٠ سنوات من التعامل مع مشكلة المخدرات. وذكر أنها كانت في البداية تطبق نهجا متعدد الوجوه يتم فيه تقسيم مواردها بين الجوانب التقليدية المختلفة لبرامج مناهضة المخدرات وهي الوقاية، والعلاج والتأهيل، والعمل على مستوى المجتمعات المحلية، وإعمال القانون، وتنمية الموارد البشرية. وأضاف أنها قامت فيما بعد بإعادة تحديد أهدافها واختارت التركيز على الوقاية والتعليم وخاصة على وقاية الأطفال وتعليمهم. وذكر أنه ينبغي أيضا اتخاذ تدابير لتعزيز التعاون الإقليمي وتطوير إعمال القوانين وخاصة قوانين التجريم. على أنه أضاف أن إسرائيل ما زالت تؤمن بالنهج المتوازن الذي يستهدف تخفيض كل من الطلب والعرض.

٤٢ - وقال إن الغرض الرئيسي هو توفير جو اجتماعي يرفض استعمال المخدرات، بما في ذلك توفير جو إعلامي يدين استعمال المخدرات ومستعمليها. على أنه ذكر أن ذلك لا يعني إهمال رعاية المدمنين. فهناك جهود تتركز على وضع برامج للأطفال والمراهقين المعرضين لخطر المخدرات، وللشباب من معتادي استعمال المخدرات ومدمنيها، ولمن يستعملونها من وقت لآخر. ويجري التخطيط لإنشاء مركز للإرشاد لتوثيق النشاط الوقائي على الصعيدين المحلي والوطني. كما يجري وضع برامج وقائية محوسبة. وأضاف أنه يجري سنويا تنظيم حملتين إعلاميتين بغرض تغيير مواقف الجمهور نحو المخدرات. وقال إن من رأي إسرائيل أن الجمع بين التعليم والوقاية والعلاج وإعمال القوانين يساعد على الحد من استعمال المخدرات.

٤٣ - وقال إن الشرطة الوطنية تتعاون تعاونا مثمرا مع قوى الشرطة الأخرى في جميع أنحاء العالم. وذكر أنه تم مؤخرا تعديل التشريعات الإسرائيلية لتوسيع نطاق المساعدة القانونية في المسائل الجنائية وأصبحت هذه التشريعات تنص الآن على تقديم المساعدة القانونية الخاصة خلال التحقيقات وتنفيذ أوامر المصادرة في جرائم الاتجار بالمخدرات. وأضاف أن إسرائيل تعمل الآن على تجريم غسل الأموال مع مصادرة ما يضبط منها.

٤٤ - وقال إن إسرائيل يسرها أن تتقاسم مع غيرها ما لديها من معلومات في جميع مجالات مكافحة المخدرات، بما في ذلك الوقاية بالنسبة للفئات المستهدفة بوجه خاص مثل الأحداث والشباب المنسلخ عن المجتمع؛ وإعادة تأهيل السجناء ومن سبقت إدانتهم؛ وإعمال القوانين. على أنه أضاف أن إسرائيل تحتاج أيضا إلى مساعدة المجتمع الدولي، وأن الحصول على دعم من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من شأنه أن يساعد إسرائيل في زيادة قدرتها على منع المخدرات على الحدود، وتغيير المعدات القديمة، والقيام عن طريق ذلك بإحداث تخفيض هائل في حجم المخدرات التي تدخل البلد. وقال إنه لا يمكن وقف انتشار المخدرات إلا من خلال التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والدولي.

٤٥ - **السيد بالاناندان** (الهند): قال إن النشاط الإجرامي والعولمة يرتبطان ارتباطا لا انفصام له. وذكر أن انهيار الآليات التنظيمية أمام التحرير والعولمة بالإضافة إلى تكنولوجيات الاتصال الحديثة فتحت أبوابا جديدة أمام الجريمة، وأن التعامل المصرفي الإلكتروني والتجارة عن طريق البريد الإلكتروني يفتحان الباب لكارتلات الجريمة التي يصعب مواجهتها بدون إنشاء آليات لتتبع المجرمين ومعاقبتهم. وأضاف أن عولمة الجريمة تتطلب نهجا جديدا بالنسبة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ومعاملة المجرمين. وقال إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة كانت معلما هاما في هذا الصدد.

٤٦ - وذكر أن الهند، مع تقديرها للجهود الكثيرة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في الحرب ضد المخدرات، كانت تتمنى أن تكون هناك إشارة في تقرير الأمين العام عن منع الجريمة والعدالة الجنائية (A/54/289) إلى الزيادة الهائلة في إنتاج الأفيون بالقرب من الهند. وقال إن الدراسة الاستقصائية التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في عام ١٩٩٩ عن خشخاش الأفيون أظهرت أن أفغانستان تنتج سنويا ما يزيد عن ٤٥٠٠ طن من الأفيون تمثل ٧٥ في المائة من إنتاج الأفيون في العالم. أي ما يساوي أكثر من ٤٥٠ ألف كيلوغرام من الهيروين. وقال إن هذا الإنتاج تبلغ قيمته عند باب المزرعة أكثر من ١٨٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو مبلغ يمكن به شراء ٦ ملايين بندقية أوتوماتيكية. وذكر أن استخدام أرباح المخدرات في تصدير إرهاب الأصوليين هو إساءة استعمال بشعة لحقوق الإنسان، وأن حكومة الهند تطالب أمم العالم بوضع حد لذلك.

٤٧ - وقال إنه لا يتم إنتاج مخدرات غير مشروعة في الهند، كما أن إساءة استعمال المخدرات لا تمثل مشكلة رئيسية بالنسبة لها. ومع ذلك فقد وقعت الهند على جميع الاتفاقيات ذات الصلة على اعتبار أن تراخي اليقظة يمكن أن يعطل الحريات الأساسية. وذكر أن الهند أخذت بنهج يعتمد على المجتمعات المحلية في تقليل الطلب على المخدرات، وذلك بالاستعانة بجماعات المؤمنين والمنظمات غير الحكومية والنوادي الاجتماعية. وأضاف أنها أنشأت مراكز لإزالة التسمم وشددت معاملة تجار المخدرات. كما اتُخذت تدابير لمراقبة الحدود ومراقبة التجارة

الداخلية ومعاقبة من يقومون بغسل الأموال. وذكر أن المجلس الهندي لمراقبة المخدرات يعمل بقوة مع نظرائه الدوليين، ومن خلال المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، على الحد من خطر استعمال المخدرات في العالم.

٤٨ - **السيد اموروس نونييز** (كوبا): قال إن الجهود الهائلة التي يُضطلع بها لمكافحة وباء المخدرات لم تحقق نجاحا. وأضاف أن النمو غير العادي للسوق العالمية للمخدرات غير المشروعة قد عززته العالمية وزيادة الطلب. وذكر أن كوبا تأمل في أن تصبح الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة أساسا وطيدا لتعاون دولي حقيقي يتم مع احترام القانون الدولي ومبادئ السيادة ووحدة الأراضي وعدم التهديد باستخدام القوة. وقال إن أي خرق لهذه المبادئ من شأنه أن يزيد العنف والفوضى في كثير من البلدان. وأضاف أن كوبا تكرر إدانتها للأعمال الانفرادية التي تقوم بها أكبر دولة مستهلكة للمخدرات في العالم، وهي الدولة التي تتصرف بوصفها حكما في السلوك الدولي وفي الوقت نفسه تعجز عن حل المشكلة داخل أراضيها.

٤٩ - وذكر أن حكومة كوبا تأسف للفكرة التي أخذت تنتشر بين بعض الحكومات وهي أن مكافحة الاتجار في المخدرات تبرر انتهاك القانون الدولي ومبادئ التعاون الدولي. وقال إن تقاسم المسؤولية والنظرة الشاملة إلى جميع مراحل الإنتاج والمساواة في معاملة جميع أصحاب الأدوار ينبغي أن تظل هي المبادئ الموجهة للعلاقات بين الدول. وذكر أن من الضروري أن تقوم الدول الصناعية بتقديم مساهمات أكبر إلى البلدان النامية لتتيح لها إقامة آليات عملية لمكافحة الاتجار في المخدرات. وقال إن كوبا، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، توسعت في برامج تدريب الموظفين وعززت ما تقدمه من دعم تقني ومادي لها. كما أنها تؤيد بتصميم أعمال المجلس الدولي لمراقبة المخدرات وهو السلطة المستقلة الوحيدة ذات الاختصاص العالمي.

٥٠ - وقال إنه على الرغم من أن استعمال المخدرات لا يمثل مشكلة اجتماعية كبيرة في كوبا، فإن الحكومة تسهم في الجهد الدولي المبذول لمحاربة ذلك الوباء. فهي بموقعها بالقرب من مركز من أكبر مراكز استهلاك المخدرات في العالم قد اتخذت تدابير قوية لمنع استخدام تجار المخدرات لأراضيها. وقد قامت السلطات الكوبية في العقود الماضية بإلقاء القبض على مئات من تجار المخدرات وصادرت عشرات من الطائرات والسفن الأجنبية التي جاء ٨٠ في المائة منها من الولايات المتحدة الأمريكية. وذكر أنه في النصف الأول من عام ١٩٩٠ وحده استولت كوبا على أكثر من ٤٥٠٠ كيلوغرام من الكوكايين على ساحلها ولكنه أضاف أن جهود الحكومة حققت ما هو أكثر من منع انتشار استعمال المخدرات في كوبا: فقد قدمت أيضا مساعدة كبيرة للبلدان المستهلكة مثل الولايات المتحدة على الرغم من التكاليف الهائلة والمعدات القديمة وانعدام التعاون المستمر من جانب ذلك البلد. وقال إن كوبا توصلت إلى اتفاقات ثنائية في مجال الاتجار بالمخدرات مع ٢٣ بلدا وأنها تتعاون مع وكالات إعمال القوانين في ١٣ بلدا آخر.

٥١ - وذكر أنه في تموز/ يوليه ١٩٥٩ قدمت الحكومة اقتراحا رسميا إلى حكومة الولايات المتحدة ينص على استعدادها للتعاون على المستوى الحالي أو على مستويات أعلى وعلى أن كوبا ستواصل على كل حال النهوض

بمسؤوليتها الأخلاقية إزاء المجتمع الدولي. وذكر أن مكافحة المخدرات لا تقبل أنصاف الحلول فإما القضاء عليها أو القضاء على أسس الحضارة الإنسانية.

٥٢ - **السيد توديلا** (بيرو): قال إنه على الرغم من أن بيرو توافق على بيان منسق مجموعة ريو فإنها تعتقد أنه تنبغي إعادة تأكيد الالتزام الدائم بالقضاء على الاتجار في المخدرات. وذكر أن الحكومة لكي تترجم المبادئ إلى أعمال، أنشأت آليات وطنية للحظر وللمشروعات الإنمائية البديلة. وأضاف أن الاتجار في المخدرات هو في الواقع مشكلة معقدة: فهو يشجع المستهلكين على ارتكاب الجرائم، ويجرم الفلاحين الذين يقومون بإنتاج المخدرات، وينتهك الضمانات الدولية، ويقوض الأمن الدولي. وذكر أن تجار المخدرات يهددون السلطات العامة ويسعون إلى إفسادها ويقومون بقتل المسؤولين. وأضاف أن الاتجار بالمخدرات مرتبط بالإرهاب، وفيه إعلان للحرب على المجتمع كله، ويمارس على نطاق واسع يؤثر على النظام المالي الدولي.

٥٣ - وقال إن القرار الخاص بتقاسم المسؤولية بين المنتجين والمستهلكين يمثل تطورا جديدا إيجابيا وينبغي أن يكون أساسا لإعطاء جميع العناصر الاستراتيجية ما تستحقه من أهمية: الحظر، والتنمية البديلة، وحماية البيئة، والاستخدام الكيميائي، وتعاون المحاكم. وذكر أنه بين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٠ زاد إنتاج الكوكا في بيرو زيادة هائلة، وأنه منذ ذلك الوقت نجحت الحكومة، من خلال استقرار السلام في الداخل، في تخفيض الإنتاج إلى النصف. وهي تعتقد أن ظهور مزارع الكوكا من جديد يمكن تجنبه بالتوسع في التنمية البديلة وتعزيزها. وقال إن بيرو تسعى إلى إيجاد نظم إنتاج مأمونة تجمع بين الزراعة والحراجة مع التركيز على تناوب المحاصيل. وأضاف أن بيرو تؤمن إيمانا عميقا بأن كسر سلسلة إنتاج الكوكايين، وهو أكثر المخدرات تحقيقا للأرباح، هو أفضل وسيلة لوقف الاتجار في المخدرات، وأنها، تحقيقا لهذه الغاية، تحاول تعليم الفلاحين الاستخدامات الإنتاجية القانونية للأراضي المدارية.

٥٤ - وقال إن مجموعة من المانحين اجتمعت في بروكسل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨، قد خصصت ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للتنمية البديلة؛ وأن بيرو اقترحت عقد اجتماع جديد في باريس في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وذكر أن تلك كانت لحظة هامة بالنسبة لبيرو حيث تحقق لأول مرة توافق في الآراء بالنسبة لأهمية مشاريع التنمية البديلة. وقال إن الحكومة تعمل على الالتزام بالمواعيد النهائية التي حُددت لها لتنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية العشرين.

٥٥ - **السيد عميش** (الأردن): قال إنه لا بد من بذل جهود دولية وإقليمية ووطنية كبيرة لمكافحة مشكلة المخدرات التي زاد من حدتها تطور وسائل الاتصال الحديثة التي يسرت الاتجار في المخدرات كما يسرت صنعها وتوزيعها. وأضاف أن الأردن، التي تعي وعيا تاما مشكلة المخدرات وما لها من آثار خطيرة على المجتمع وعلى الاقتصاد، تهتم اهتماما كبيرا بالمحافظة على وضعها الراهن باعتبارها بلدا لا ينتج المخدرات ولا يستهلكها، وتقوم بتنسيق الجهود مع البلدان الأخرى سعيا إلى القضاء على مشكلة الاتجار في المخدرات.

٥٦ - وذكر أنه، تحقيقا لهذه الغاية، قامت الأردن بإنشاء لجنة وطنية كجزء من استراتيجية شاملة لمكافحة المخدرات وتطوير التشريعات ذات الصلة. وأضاف أن هناك إدارة اخرى، تعمل من خلال وسائل الإعلام والحلقات الدراسية والمحاضرات، على زيادة وعي الجماهير بوباء المخدرات وتشجيع المجتمعات المحلية على القيام بخطوات وقائية. وذكر أن الأردن تبذل أيضا، في حدود مواردها، كل ما تستطيع لتوفير أفضل الوسائل الممكنة لعلاج وتأهيل مدمني المخدرات، وأضاف أنها تتعاون إقليميا ودوليا في تبادل المعلومات المتعلقة بالاتجار في المخدرات وتنسيق الجهود المشتركة لمكافحتها، وتشترك في المؤتمرات الدولية التي تعقد بشأن هذا الموضوع. وأكد من جديد دعم الأردن لجميع الجهود، بما فيها وضع الاتفاقات الدولية، التي تبذل للقضاء على وباء المخدرات في العالم، وهي غاية تقدم الأردن في سبيلها كل تعاون.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٠٠.

- - - - -